

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/2017/EC.4/4(Part VI)
2 November 2017
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي



اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)



اللجنة التنفيذية
الاجتماع الرابع
بيروت، 13-14 كانون الأول/ديسمبر 2017

البند 4 (و) من جدول الأعمال المؤقت

القضايا الإقليمية والعالمية

رؤية الإسكوا للإنعاش بعد انتهاء النزاع: نتائج إنمائية أكثر فعالية

موجز

من الأسباب الجذرية للنزاعات اتساع الفوارق الاجتماعية والاقتصادية، والقصور في الحوكمة، وفترات الانتقال السياسي، والمنافسة على الموارد الشحيحة، وما تتوارثه الأجيال من ثقافة عنف وتوترات اجتماعية. وتستلزم التكاليف الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية إجراءات عاجلة لضمان تلبية الأولويات الإنمائية وتسهم جهود الإنعاش في مرحلة ما بعد النزاع في منع تجدد أعمال العنف. ومن المهم إذاً أن يعمل واضعو السياسات والجهات المعنية في المنطقة العربية على الإعداد لمرحلة الإنعاش بعد انتهاء النزاع، نظراً إلى ضيق الفرص السانحة لتوطد المجتمعات عمليات إرساء السلام.

لذلك، تدعم الإسكوا، بالتعاون مع الشركاء الوطنيين والمتعددي الأطراف، الدول الأعضاء من خلال خيارات مختلفة في السياسة العامة، والمساعدة الفنية، والحوارات الوطنية والإقليمية الشاملة لتحسين النتائج الإنمائية الوطنية ومنع تجدد النزاع. وتهدف الإسكوا إلى وضع الدول الأعضاء على أفضل مسار لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030 رغم الظروف غير المواتية الناجمة عن النزاع والاحتلال والإرهاب.

وتناقش هذه الوثيقة مجالات التركيز السبعة التالية: دراسة أثر النزاع على التنمية البشرية، وتحليل ديناميات النزاع وتداعياته، ووضع خطوط أساس لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، وتعزيز النهج الوطنية والإقليمية للتصدي لتداعيات النزاع، وتهيئة مناخ للحوار، وترسيخ ممارسات وأسس الحوكمة في المؤسسات في مرحلة الإنعاش بعد انتهاء النزاع، ورصد ظواهر الأصولية والتطرف العنيف ومنعها.

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
3	2-1 مقدمة
		<u>الفصل</u>
3	20-3 أولاً- السياق الإقليمي العربي: الاتجاهات وديناميات النزاع وآثاره
3	5 ألف- الأزمات الإنسانية في البلدان العربية المتأثرة بالنزاعات
4	12-6 باء- أثر النزاع المسلح على التنمية البشرية
6	19-13 جيم- النزوح القسري واللاجئون
11	20 دال- أثر النزاع المسلح على التنمية الاقتصادية
11	63-21 ثانياً- الإنعاش بعد انتهاء النزاع: تحسين النتائج الإنمائية ومنع تجدد النزاع
14	30-29 ألف- دراسة أثر النزاع على التنمية البشرية
15	32-31 باء- تحليل ديناميات النزاع وتداعياته
	 جيم- وضع خطوط أساس لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة
15	33 من أجل توجيه العمل على الإنعاش بعد انتهاء النزاع
15	34 دال- تعزيز النهج الوطنية والإقليمية للتصدي لتداعيات النزاع
	 هاء- دعم جهود ناء السلام والإنعاش بعد انتهاء النزاع
16	58-35 من خلال الحوارات الفنية
	 واو- تحسين ممارسات وهيكلية الحوكمة في المؤسسات في مرحلة الإنعاش
20	63-59 بعد انتهاء النزاع

مقدمة

- 1- في المنطقة العربية حالياً، يعيش 148 مليون شخص (36.4 في المائة من السكان) في بلدان تعاني من حروب تتفاوت حدتها⁽¹⁾. وللنزاعات في الجمهورية العربية السورية والعراق وليبيا واليمن أثر مدمر يطال المنطقة العربية بأكملها بل ويتجاوزها. كما أنّ الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين هو أطول احتلال في العصر الحديث.
- 2- ومن الأسباب الجذرية للنزاعات اتساع الفوارق الاجتماعية والاقتصادية، والقصور في الحوكمة، وفترات الانتقال السياسي، والمنافسة على الموارد الشحيحة، وما تتوارثه الأجيال من ثقافة عنف وتوترات اجتماعية. وتستلزم التكاليف الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية إجراءات عاجلة لضمان تلبية الأولويات الإنمائية ولتسهم جهود الإنعاش في مرحلة ما بعد النزاع في منع تجدد أعمال العنف. ومن المهم إذاً أن يعمل واضعو السياسات والجهات المعنية في المنطقة العربية على الإعداد لمرحلة الإنعاش بعد انتهاء النزاع، نظراً إلى ضيق الفرص السانحة لتوطد المجتمعات عمليات إرساء السلام.

أولاً- السياق الإقليمي العربي: الاتجاهات وديناميات النزاع وآثاره

- 3- اجتمعت عوامل خارجية وداخلية في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والأمنية والسياسية، وبعضها قائم منذ زمن بعيد، لتجعل المنطقة العربية عرضة لمخاطر النزاع المسلح، والاضطرابات المدنية، وعدم الاستقرار السياسي، والاحتلال. وفي أواخر عام 2016، صار أكثر من 148 مليون شخص من سكان المنطقة يعيشون في بلدان تعصف بها نزاعات تتفاوت حدتها، أو تترزح تحت الاحتلال. وتعرض 29 مليون شخص للنزوح القسري، ويعتمد 56.4 مليون شخص على المساعدات الإنسانية⁽²⁾. وقد كان للنزاعات المسلحة وعدم الاستقرار في البلدان العربية، بما في ذلك مكافحة الإرهاب، أثر سلبي على التنمية البشرية، قد يستدعي تصحيحه أجيالاً.
- 4- وتزداد كلفة النزاعات الحديثة على المدنيين، وأكثرهم عرضة للمخاطر النساء والفتيات. فعددهن من النازحين في المنطقة العربية يفوق عدد الرجال والفتيان، وهن يشكلن أكثر من ثلاثة أرباع مجموع اللاجئين السوريين.

ألف- الأزمات الإنسانية في البلدان العربية المتأثرة بالنزاعات

- 5- للنزاع المسلح تداعيات مباشرة وغير مباشرة على جميع جوانب التنمية البشرية، يمكن أن يمتد أثرها على الأفراد طوال حياتهم. ويؤكد ذلك حجم الاحتياجات الإنسانية الملحة التي يبلغ عنها مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في البلدان المتأثرة من النزاعات في المنطقة. فوفقاً لتقديرات المكتب، بلغ عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى مساعدة إنسانية في مجال واحد على الأقل (الأمن الغذائي، والمياه، والصرف الصحي والنظافة الصحية، والصحة، والمأوى، والمواد غير الغذائية، والحماية، والتعليم) أعلى مستوياته في عام 2015 ووصل إلى 60.1 مليون شخص (أي 41.4 في المائة من السكان)، بعد أن كان 47.2 مليون شخص (أي 33.2 في المائة

(1) حسابات الإسكوا، بالاستناد إلى بيانات من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة.

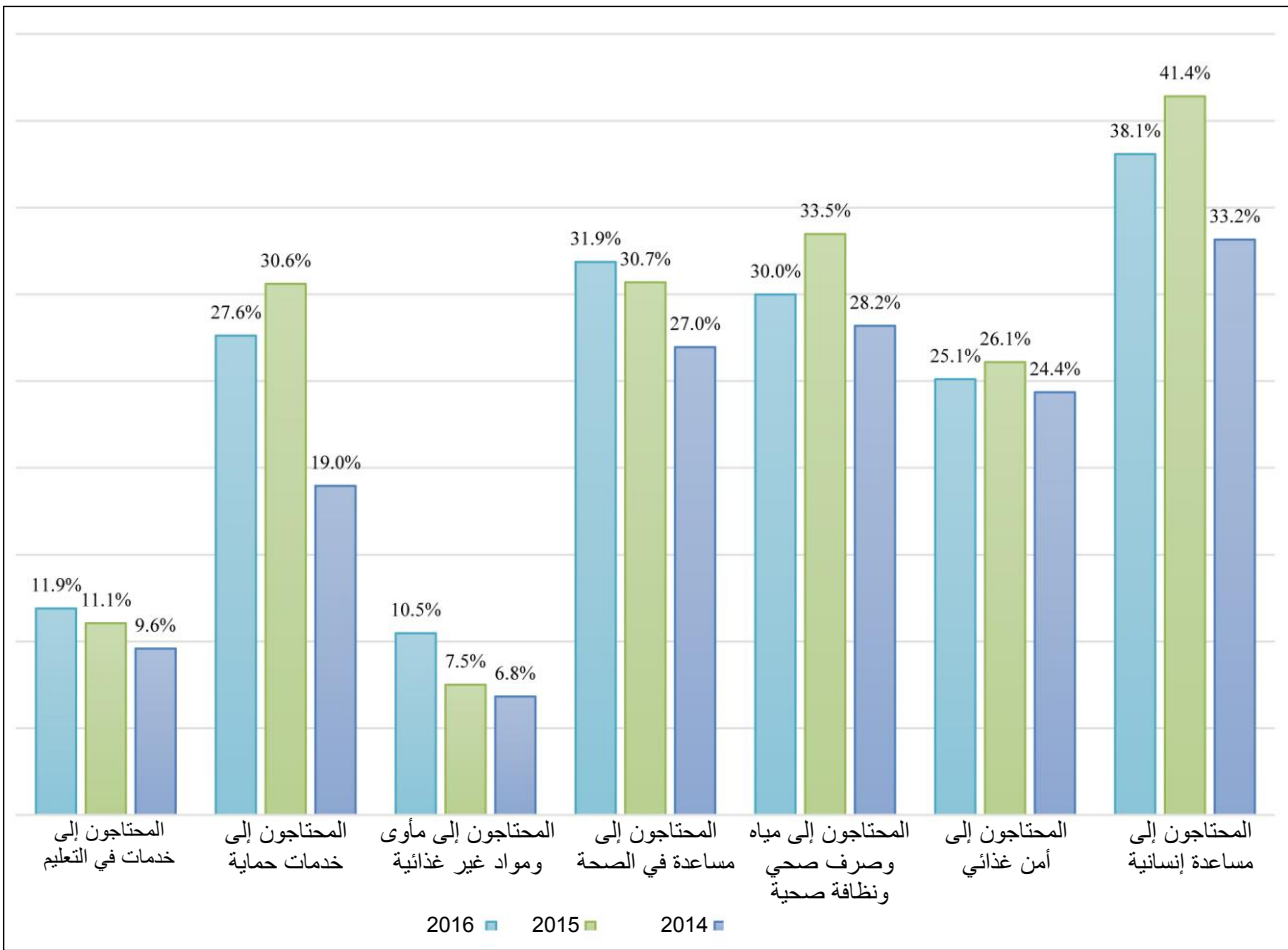
(2) حسابات الإسكوا بالاستناد إلى بيانات من مكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، ومركز رصد التشرّد الداخلي، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

من السكان) في العام السابق. ومع أن هذا العدد انخفض إلى 56.4 مليون في عام 2016، فهو لا يزال مرتفعاً ويشكل 38.1 في المائة من السكان (الشكل 1).

باء- أثر النزاع المسلح على التنمية البشرية

6- ركز القسم السابق على الآثار الإنسانية المباشرة، ولكن للنزاعات آثار أوسع نطاقاً على التنمية البشرية على المدى المتوسط والطويل. فآثرها على الأفراد يختلف باختلاف الفئة السكانية والعمر، وتترتب عليها عواقب تطال أجيال الحاضر كما المستقبل.

الشكل 1- المحتاجون في البلدان العربية المتأثرة بالنزاع، 2014-2016
(بالنسبة المئوية من السكان)



المصدر: حسابات الإسكوا بالاستناد إلى بيانات من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة. ملاحظة: تشمل الحسابات البلدان التالية: الجمهورية العربية السورية، والسودان، والصومال، والعراق، ودولة فلسطين، وليبيا، واليمن. بسبب نقص البيانات، أدرجت ليبيا في مجموع المحتاجين إلى مساعدة إنسانية وأمن غذائي فقط.

7- ويعاني الأطفال في المنطقة العربية من افتقار إلى التعليم وعدم كفاية الرعاية الصحية، وسوء التغذية والإجهاد النفسي الناجم عن العنف في مراحل مهمة جداً من دورة الحياة. ولا تقتصر آثار هذه الصدمات على نموهم الأنبي، بل إنها تحد من قدرتهم على صقل مهاراتهم في المراحل اللاحقة من حياتهم، فتضعف قدرتهم على كسب الدخل ويكون لذلك عواقب وخيمة على الاقتصادات والأمن والنظام السياسي. ويمكن أن يضر تراجع التنمية في البلدان المتأثرة بالأزمات بالتقدم العام للمنطقة.

8- ومؤشرات التنمية البشرية الأخيرة المتعلقة بالأطفال في البلدان العربية المتأثرة بالنزاع مثيرة القلق. ففي اليمن، يعاني حالياً 2.1 مليون طفل (أي أكثر من 15 في المائة من أطفال اليمن) من سوء تغذية حاد. كما تشير التقديرات إلى أن 14.1 مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي، ويحتاج 14.5 مليون شخص إلى مساعدة في الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية. وأكثر من 7 مليون شخص لا يعرفون متى سيتمكنون من تناول الطعام مجدداً⁽³⁾. وبسبب سوء التغذية، تزيد عرضة الأشخاص للكوليرا التي تصيب نحو 5,000 شخص يومياً⁽⁴⁾.

9- وتشير التقديرات إلى أن 14.8 مليون شخص في اليمن و12.8 مليون شخص في الجمهورية العربية السورية و9.7 مليون شخص في العراق لا يحصلون على الرعاية الصحية الأساسية الكافية أو أنهم محرومون منها كلياً، فقد أتلفت البنى الأساسية الطبية أو دُمرت، وإمدادات المواد الطبية والعاملين في مجال الصحة في شحّ مزمن⁽⁵⁾.

10- وحسب التقديرات، يبلغ عدد الأطفال الذين لا يرتادون المدرسة في الجمهورية العربية السورية 2.8 مليون طفل: الثلث لمخاوف أمنية، والثلثان بسبب الضائقة المالية وعمل الأطفال أو تدمير البنى الأساسية التعليمية⁽⁶⁾. وفي اليمن، تشير بعض التقديرات إلى أن أكثر من 3.4 مليون طفل في سن الدراسة هم خارج المدرسة (أي نصف الأطفال في سن الدراسة)، وأغلقت نحو 3,600 مدرسة⁽⁷⁾. وفي العراق، نحو 3.7 مليون طفل في سن الدراسة لا يذهبون إلى المدارس بانتظام أو على الإطلاق، وعلى المدارس في المحافظات المتأثرة بتنظيم الدولة الإسلامية أن تعقد ثلاث جلسات متتالية نظراً لارتفاع عدد التلامذة⁽⁸⁾. وفي ليبيا، آلاف الأطفال، لا سيما الفتيات، خارج المدرسة. ومن 558 مدرسة طالتها الأزمة، دُمرت 30 مدرسة بالكامل، وتضررت 447 مدرسة جزئياً، وتستخدم 51 مدرسة ملجأً للسكان النازحين⁽⁹⁾.

(3) <http://www.humanitarianresponse.info/en/operations/yemen>

(4) <http://www.who.int/mediacentre/news/releases/2017/cholera-yemen-mark/en/>

(5) <http://www.worldbank.org/en/region/mena/publication/mena-economic-monitor-april-2017-economics-post-conflict-reconstruction>.

(6) المرجع نفسه.

(7) المرجع نفسه.

(8) <https://reliefweb.int/report/iraq/iraq-humanitarian-response-plan-2017-february-2017>

(9) <http://www.humanitarianresponse.info/en/operations/libya>

11- وتؤثر الأزمة على الأطفال السوريين بطرق متعددة، فأكثر من 8 مليون طفل يعانون من العنف، وفقدان الأبوين، والنزوح، وعمل الأطفال، والزواج القسري، والنقص في المدارس⁽¹⁰⁾. وأكثر من 10 في المائة من الفتيات السوريات يتم تزويجهن قبل سن 18 سنة، وقد سبب النزاع زيادة هائلة في عدد الزيجات المبكرة ضمن مجتمعات اللاجئين السوريين⁽¹¹⁾.

12- وتبين هذه الأرقام أن للنزاع المسلح أثراً على جميع جوانب التنمية البشرية في المنطقة. إضافة إلى العواقب المباشرة من وفاة وإصابات، وانعدام الأمن الغذائي، ومرض، وعدم كفاية خدمات المياه والمرافق الصحية والمأوى، تقوض النزاعات تطوير المهارات ورأس المال البشري، وتترتب عليها آثار طويلة الأمد تضرّ بالأفراد والمجتمعات والاقتصادات الوطنية.

جيم- النزوح القسري واللاجئون

13- يثير النزوح القسري مخاوف جمّة في المنطقة العربية. فمع اشتداد حدّة النزاعات وطول مدتها، اضطرت أعداد كبيرة من السكان إلى النزوح داخل البلد أو الهجرة إلى بلدان أخرى. ويبيّن الشكل 2 أنّ عدد النازحين في المنطقة سجّل زيادة مطردة بين عامي 2010 و2015. وانخفضت الأرقام بشكل طفيف في عام 2016 مع انخفاض عدد النازحين داخلياً، ولكن عدد اللاجئين لا يزال مرتفعاً. وهذا الاتجاه مقلق لأن النزوح يعطل الظروف المعيشية وسبل العيش والفرص المستقبلية للسكان المتأثرين به.

14- كما استضافت بعض البلدان العربية، مثل الأردن والعراق ولبنان ومصر، أعداداً كبيرة من المهاجرين قسراً، فازدادت الضغوط على البنى الأساسية والخدمات المحلية.

1- اللاجئين

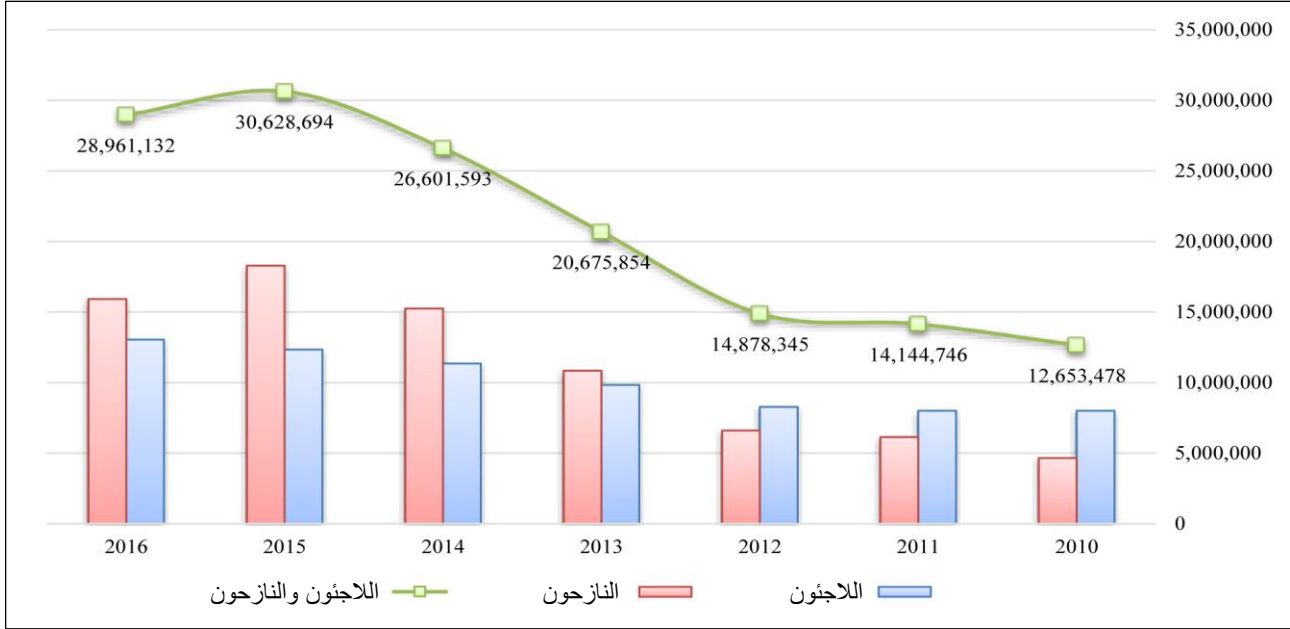
15- يقيم في المنطقة العربية، التي لا تتجاوز نسبة سكانها 5.4 في المائة من سكان العالم، 37.5 في المائة من اللاجئين (الشكل 3). ففي دولة فلسطين والأردن ولبنان يقيم نحو 80 في المائة من مجموع اللاجئين في المنطقة العربية، وتبلغ نسبة اللاجئين إلى السكان 45.1 في المائة في فلسطين، و30.3 في المائة في الأردن، و24.6 في المائة في لبنان (الشكل 4). ولا تشمل هذه الأرقام سوى اللاجئين المسجلين رسمياً وهي ستزيد كثيراً إذا ما تم حساب أعداد اللاجئين غير المسجلين. فعلى سبيل المثال، تشير التقديرات إلى أن إضافة عدد اللاجئين السوريين غير المسجلين في مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ترفع نسبة اللاجئين إلى السكان في الأردن إلى 36.8 في المائة وفي لبنان إلى 32.8 في المائة. وفي مجموع اللاجئين في الأردن، يشكل اللاجئون من الجمهورية العربية السورية، مسجلين وغير مسجلين، 62.6 في المائة، واللاجئون من فلسطين 36.4 في المائة. أما في لبنان،

(10) <http://www.worldbank.org/en/region/mena/publication/mena-economic-monitor-april-2017-economics-post-conflict-reconstruction>.

(11) المرجع نفسه.

فيشكل اللاجئين من الجمهورية العربية السورية، مسجلين وغير مسجلين، واللاجئون من فلسطين، 76.1 في المائة و23.5 في المائة على التوالي من مجموع اللاجئين⁽¹²⁾.

الشكل 2- اللاجئين والنازحون العرب، 2010-2016



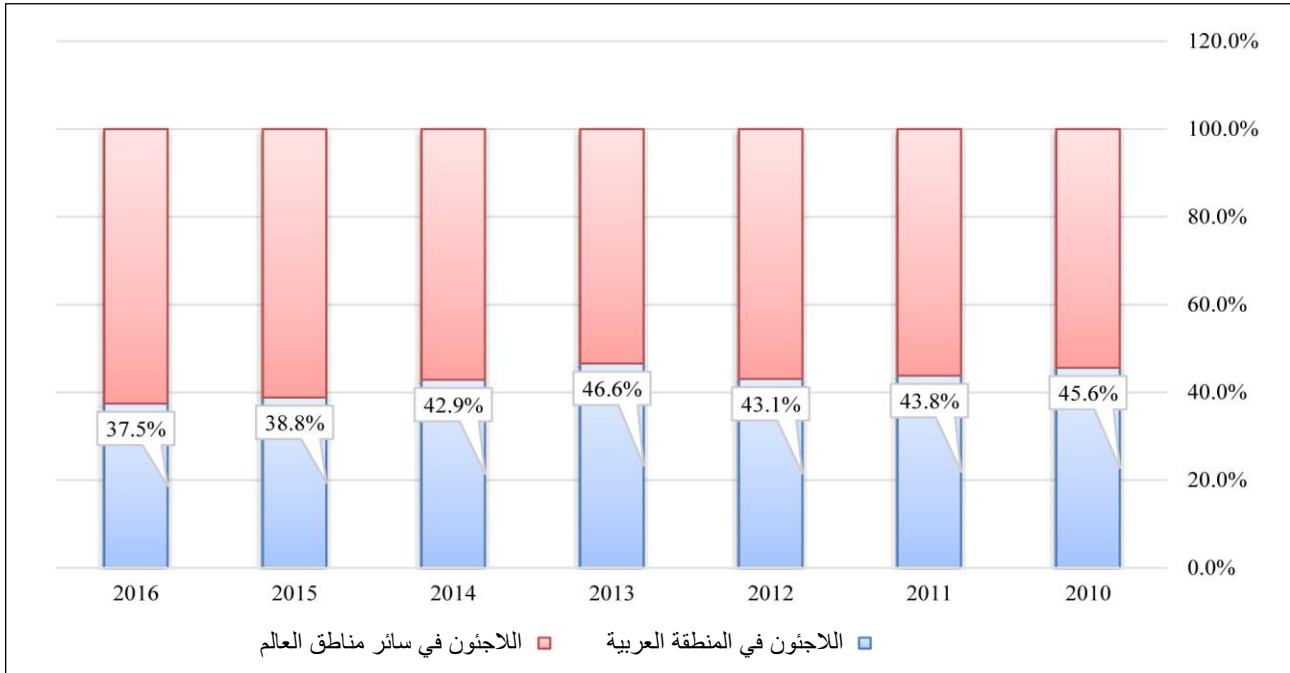
المصدر: حسابات الإسكوا بالاستناد إلى بيانات من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، ومركز رصد التشرّد الداخلي.

ملاحظة: تضمّ المنطقة العربية 22 دولة هي: المملكة الأردنية الهاشمية، الإمارات العربية المتحدة، مملكة البحرين، الجمهورية التونسية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، جمهورية جزر القمر الاتحادية الإسلامية، الجمهورية العربية السورية، جمهورية جيبوتي، جمهورية السودان، الجمهورية الديمقراطية الصومالية، جمهورية العراق، سلطنة عُمان، دولة فلسطين، دولة قطر، دولة الكويت، الجمهورية اللبنانية، ليبيا، جمهورية مصر العربية، المملكة المغربية، المملكة العربية السعودية، الجمهورية الإسلامية الموريتانية، الجمهورية اليمنية.

16- ومع ازدياد النسبة المئوية الإجمالية للاجئين من المنطقة العربية من 51 في المائة في عام 2010 إلى 57.4 في المائة في عام 2016، ازدادت نسبة اللاجئين المقيمين خارج المنطقة من 8.1 في المائة في عام 2010 إلى 23.1 في المائة في عام 2016 وانخفضت نسبة المقيمين منهم داخل المنطقة من 42.9 في المائة في عام 2010 إلى 34.3 في المائة في عام 2016 (الشكل 5). وتستضيف تركيا 54.8 في المائة من مجموع اللاجئين من المنطقة العربية، يشكل السوريون نحو 80 في المائة منهم. وتستضيف ألمانيا 9.1 في المائة، ومعظمهم من السوريين والعراقيين والصوماليين. وتستضيف كينيا 6.3 في المائة معظمهم من الصوماليين، وتشاد 6 في المائة معظمهم من السودانيين، وإثيوبيا 5.4 في المائة معظمهم من الصوماليين والسودانيين، وجنوب السودان 4.6 في المائة جميعهم سودانيون. وتستضيف البلدان الأوروبية الأخرى، مثل السويد وهولندا والنمسا نسباً أقلّ من اللاجئين، معظمهم من السوريين والصوماليين والعراقيين.

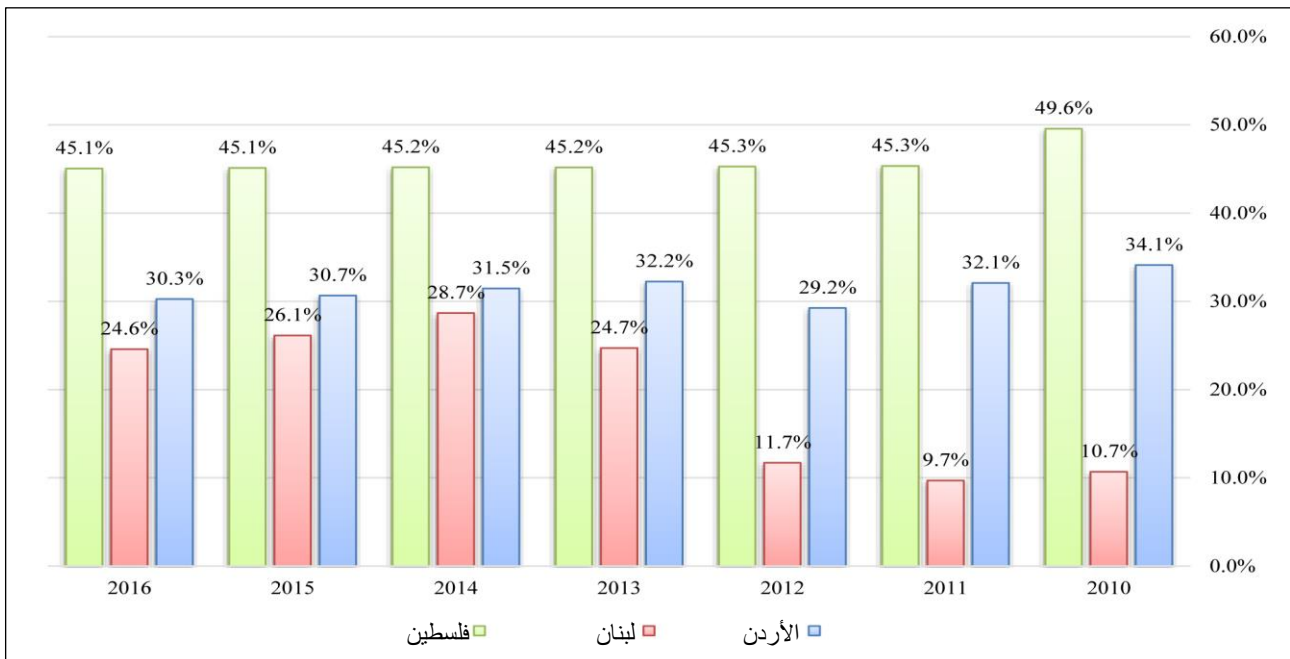
(12) حسابات الإسكوا بالاستناد إلى بيانات من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والأونروا، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة، ووزارة التخطيط والتعاون الدولي في الأردن، خطة الأردن للاستجابة للأزمة السورية 2017-2019، وخطة لبنان للاستجابة للأزمة 2017-2020.

الشكل 3- اللاجئين العرب بالنسبة المئوية من اللاجئين في العالم، 2010-2016



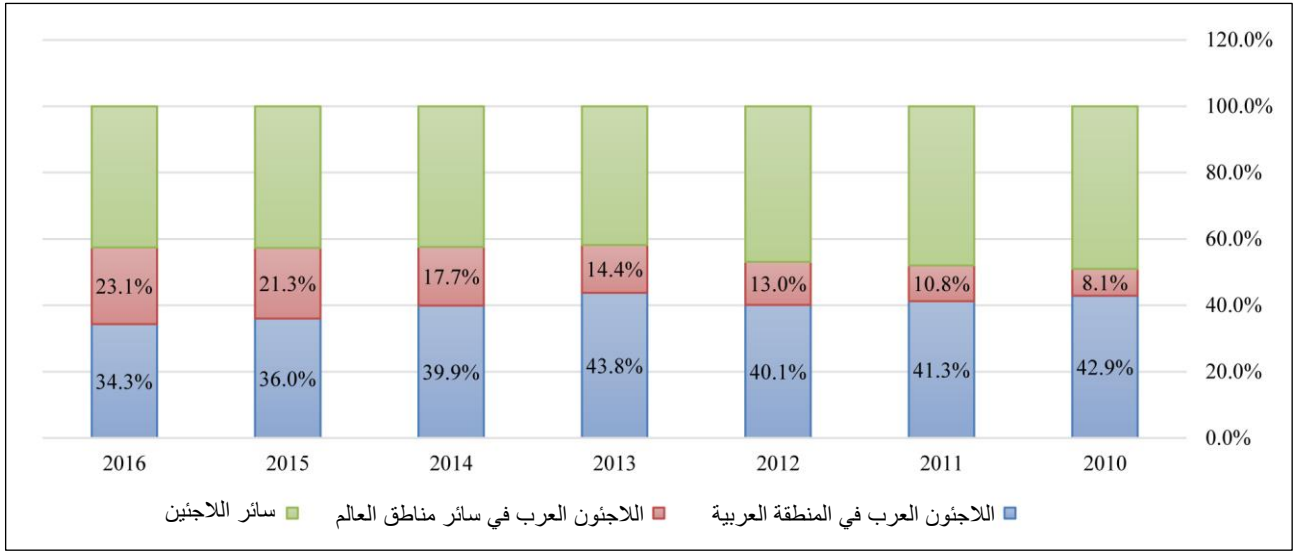
المصدر: حسابات الإسكوا بالاستناد إلى بيانات من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والأونروا، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة.

الشكل 4- اللاجئين بالنسبة المئوية من السكان في الأردن، ولبنان، ودولة فلسطين



المصدر: حسابات الإسكوا بالاستناد إلى بيانات من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والأونروا، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة.

الشكل 5- توزيع اللاجئين العرب وغير العرب، 2010-2016

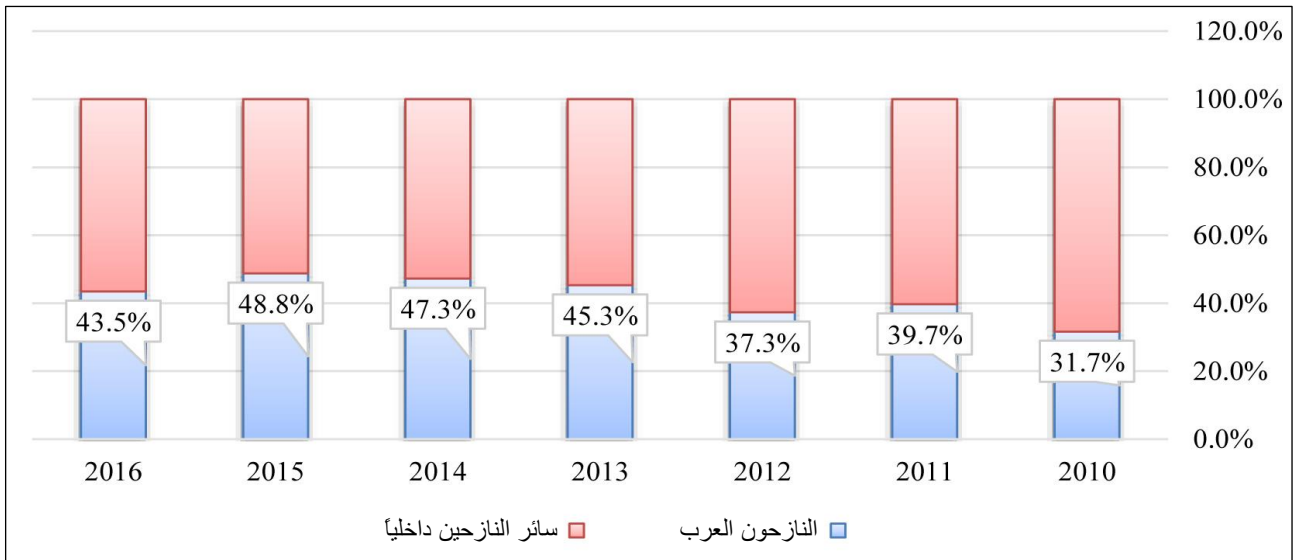


المصدر: حسابات الإسكوا بالاستناد إلى بيانات من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والأونروا.

2- النازحون داخلياً

17- كان ازدياد عدد النازحين داخلياً في المنطقة العربية أكثر حدة من ازدياد عدد اللاجئين، فقد ارتفع من 4.7 مليون في عام 2010 إلى نحو 16 مليون في عام 2016، وقد أسهم في ازدياد مجموع النازحين داخلياً في العالم من 31.7 في المائة في عام 2010 إلى 43.5 في المائة في عام 2016. وهذه المنطقة، التي تقتصر نسبة سكانها على 5.4 في المائة من سكان العالم، تستضيف 43.5 في المائة من النازحين داخلياً في العالم (الشكل 6).

الشكل 6- النازحون العرب بالنسبة المئوية من النازحين داخلياً في العالم، 2010-2016

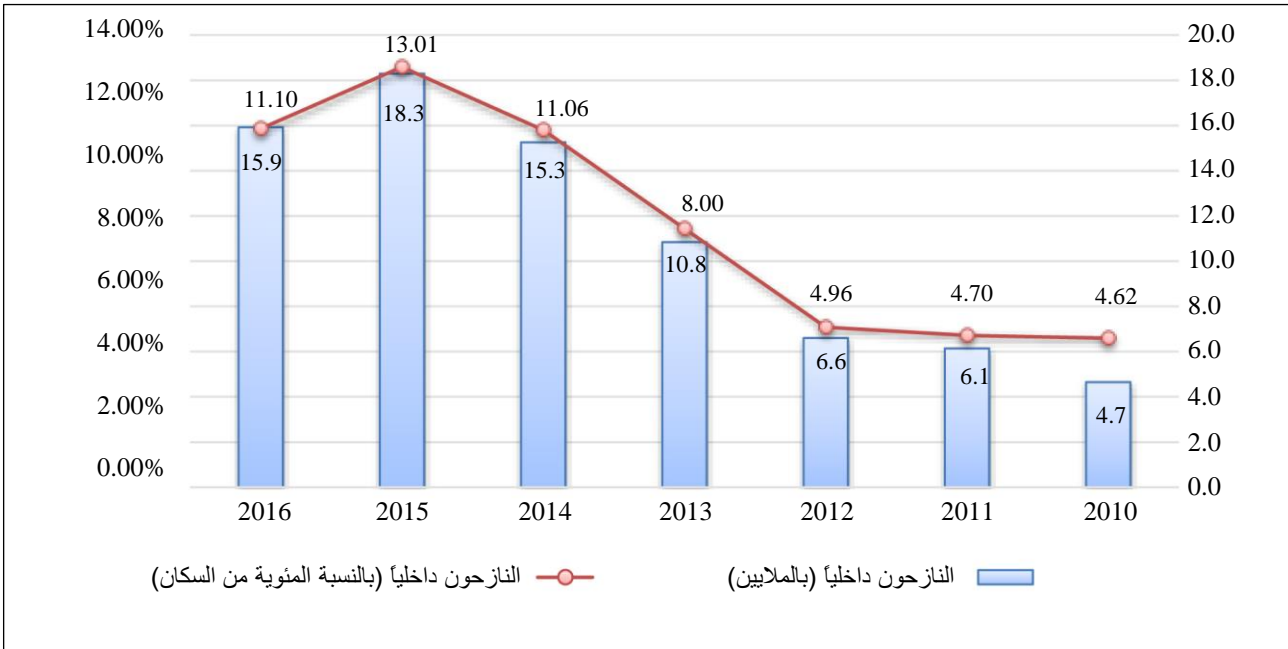


المصدر: حسابات الإسكوا بالاستناد إلى بيانات من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والأونروا، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة.

18- وفي البلدان العربية الستة التي تتركز فيها أعداد النازحين داخلياً (وهي الجمهورية العربية السورية والسودان والصومال والعراق وليبيا واليمن) ازدادت نسبة النازحين من السكان من 4.62 في المائة في عام 2010 إلى 11.10 في المائة في عام 2016. وسبب هذه الزيادة ما سجّلته أربعة بلدان من نسب نازحين من السكان هي الجمهورية العربية السورية 34.32 في المائة، والصومال 10.91 في المائة، والعراق 9.69 في المائة، واليمن 7.34 في المائة. وتضم هذه البلدان معاً نحو 85 في المائة من النازحين في المنطقة (الشكل 7).

19- ويبلغ عدد النازحين قسراً 3 مليون في العراق و2.5 مليون في اليمن، في حين يتجاوز عددهم 11.5 مليون في الجمهورية العربية السورية (داخلياً وإلى الخارج)، أي نصف عدد سكان البلد قبل النزاع. وقد نزح نحو 50 في المائة منهم داخل الجمهورية العربية السورية، لتصير البلد الثاني في العالم من حيث أكبر عدد النازحين داخلياً بعد كولومبيا⁽¹³⁾. وفي المتوسط، أجبر 6,150 سورياً كل يوم بين كانون الثاني/يناير وآب/أغسطس 2016 على ترك بيوتهم أو مناطق إقامتهم⁽¹⁴⁾.

الشكل 7- النازحون داخلياً في البلدان العربية، 2010-2016
(بالملايين)



المصدر: حسابات الإسكوا بالاستناد إلى بيانات من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومركز رصد التشرد الداخلي، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة.

ملاحظة: البلدان العربية الستة التي تضم 100 في المائة من مجموع النازحين داخلياً في المنطقة هي الجمهورية العربية السورية والسودان والصومال والعراق وليبيا واليمن.

<http://www.worldbank.org/en/region/mena/publication/mena-economic-monitor-april-2017-economics-post-conflict-reconstruction>. (13)

<https://reliefweb.int/report/syrian-arab-republic/2017-humanitarian-needs-overview-syrian-arab-republic-enar> (14)

دال- أثر النزاع المسلح على التنمية الاقتصادية

الإطار 1- خمسون عاماً من الاحتلال الإسرائيلي

عام 2017 هو العام الخمسين على الاحتلال العسكري للضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وقطاع غزة. وتخللت الأعوام الخمسين للاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية ممارسات تمييزية وانتهاكات مختلفة للقانون الدولي^(أ). وللاحتلال وممارساته آثار تراكمية اجتماعية واقتصادية تثقل على الشعب الفلسطيني، وترتبط به تكاليف على مستويات عدة، منها الأزمات الإنسانية، وعرقلة التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وفي بعض الأحيان تراجع مسار التنمية. وأوجه التفاوت حادة في الظروف المعيشية داخل فلسطين. فقد تسبب الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة منذ عام 2007، وما رافقه من حملات عسكرية متتالية شنها الجيش الإسرائيلي، بتفاقم الأزمة الإنسانية في القطاع، وتقويض جهود التنمية، وتضاؤل الخدمات الأساسية، وانتهاك حقوق الإنسان والحقوق الاجتماعية والاقتصادية^(ب). فكان أن تراجع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في غزة بنسبة 12.7 في المائة عما كان عليه في عام 2000، عقب سنوات افتقد فيها القطاع إلى النمو والتنمية، بينما زاد في الضفة الغربية بنسبة 27.9 في المائة عما كان عليه. وبلغ معدل البطالة في الربع الأخير من عام 2016 نسبة 16.9 في المائة في الضفة الغربية مقابل 40.6 في المائة في قطاع غزة. ومعدل البطالة في غزة (الذي سجل في المتوسط 41.7 في المائة في عام 2016) لا يزال اليوم يتخطى ما كان عليه قبل عام 2014، وفي ذلك دلالة على كفاح سوق العمل من أجل التعافي من آثار عدوان عام 2014. ورغم التحسن الذي شهدته السنوات الأخيرة، لا تزال معدلات انعدام الأمن الغذائي مرتفعة في فلسطين وبلغت نسبة الأسر المعيشية المصنفة مفتقرة إلى الأمن الغذائي 26.8 في المائة في عام 2014. وهذا المشهد لم يتحسن إلا في الضفة الغربية حيث تراجعت معدلات انعدام الأمن الغذائي لدى الأسر المعيشية من 22.1 في المائة في عام 2013 إلى 16.3 في المائة في عام 2014. والوضع لا يزال عسيراً في غزة حيث مستويات انعدام الأمن الغذائي مرتفعة (46.7 في المائة من الأسر المعيشية في عام 2014 مقارنة بنسبة 44.5 في المائة في عام 2013). وفي الضفة الغربية، يبلغ انعدام الأمن الغذائي أعلى مستوياته في مخيمات اللاجئين حيث يصل إلى 29 في المائة^(ج). ولولا تدفق المساعدات الإنسانية إلى غزة لوقعت فيها أزمة أمن غذائي^(د). أكثر من 70 في المائة من مجموع سكان القطاع يستفيدون من نوع أو آخر من أنواع المعونة الدولية، ومعظمها من المساعدات الغذائية^(هـ). وبين عامي 2010 و2016، ازداد عدد المستفيدين من المعونة الغذائية التي تقدمها الأونروا عشر مرات من أقل من 80,000 إلى أكثر من 960,000 شخص. وتفيد الأونروا أنّ التدريب في غزة استمر في 75 في المائة من المدارس بدوامين في عام 2016. ولا تتاح للأطفال اللاجئين فرص المشاركة في الأنشطة الترفيهية والإبداعية كما للتلامذة في المدارس بدوام واحد^(و). وطوال 50 عاماً من الاحتلال، ما فتئت السياسات والممارسات الإسرائيلية تزيد من القيود على التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ما أسفر في بعض الأحيان عن أزمات إنسانية. فآثر هذه السياسات والممارسات على فلسطين شعباً ومجتمعاً واقتصاداً تراكم على مر العقود ولا بد من جهود كبيرة لتبيان تبعاتها والتخفيف من حدتها.

(أ) الفقرة 62 من الوثيقة A/HRC/34/70.

(ب) الفقرة 66 من الوثيقة A/HRC/34/38.

(ج) <http://fscluster.org/state-of-Palestine/document/sefsec-2014>

(د) [A/72/90-E/2017/71](http://www.ochaopt.org/content/gaza-strip-humanitarian-impact-blockade-november-2016)

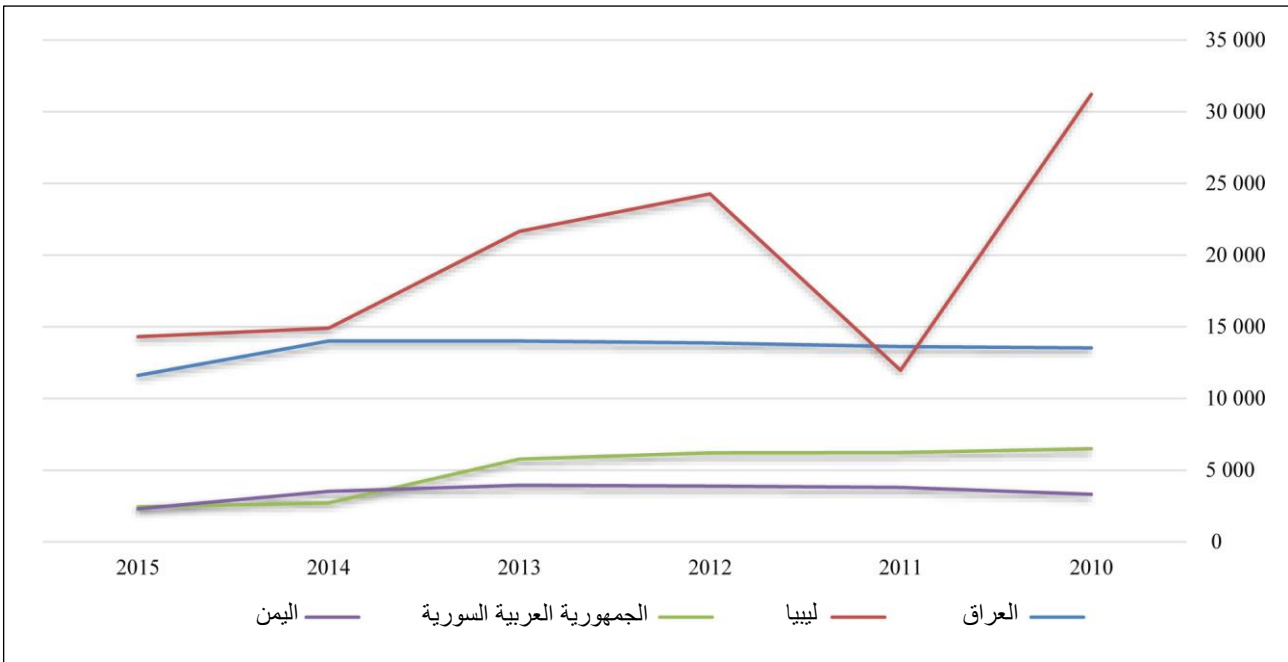
(هـ) www.ochaopt.org/content/gaza-strip-humanitarian-impact-blockade-november-2016

(و) [A/72/90-E/2017/71](http://www.ochaopt.org/content/gaza-strip-humanitarian-impact-blockade-november-2016)

20- للنزاع الطويل الأمد وانعدام الأمن والعنف آثار سلبية على النمو الاقتصادي والتنمية في الاقتصادات المتأثرة بالأزمات، وعواقب مباشرة وغير مباشرة على المنطقة. فالنزاع المسلح يؤثر على الاقتصادات بطرق عدة، منها استمرار عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، ومواصلة تحويل الموارد بعيداً عن القطاعات المنتجة اقتصادياً واجتماعياً إلى القطاع الأمني، وتراجع النشاط الاقتصادي والتجارة، والأضرار الكبيرة بالمنشآت النفطية وخطوط الأنابيب، والعقوبات الدولية، وانخفاض الإيرادات الحكومية، وشل قطاع السياحة، وارتفاع الأسعار وزيادة البطالة، والنقص في الخدمات، وتوسع السوق السوداء، وتوقف دفع الأجور، وتعطل سبل العيش، وتسارع الفقر

والأزمات الإنسانية. ومثلاً، هبط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي بين عامي 2010 و2015 بسعر الدولار الثابت بمعدل القوة الشرائية لعام 2011، أكثر من مرتين في ليبيا، و2.5 مرة في الجمهورية العربية السورية، وأكثر من 40 في المائة في اليمن، و15 في المائة في العراق (الشكل 8)(15). وحسب تقديرات البنك الدولي، إذا تم التوصل اليوم إلى حل سياسي في الجمهورية العربية السورية وبدأت أنشطة إعادة الإعمار، يستلزم الناتج المحلي الإجمالي 10 سنوات ليعود إلى ما يقارب مستويات ما قبل الحرب للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إذا حقق الاقتصاد نمواً بمتوسط 5 في المائة. وإذا اقتصر النمو على 3 في المائة مثلاً، تأخر الانتعاش 10 سنوات إضافية(16).

الشكل 8- نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي الثابت في العراق وليبيا والجمهورية العربية السورية واليمن، 2010-2015



المصدر: حسابات الإسكوا بالاستناد إلى بيانات من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

ثانياً- الإنعاش بعد انتهاء النزاع: تحسين النتائج الإنمائية ومنع تجدد النزاع

21- ورد في تقرير الأمين العام "إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030: كفالة مستقبل أفضل للجميع"، أن اللجان الاقتصادية الإقليمية تؤدي دوراً رئيسياً كمراكز فكرية تُعنى بالسياسات العامة، فتقدم الخدمات في مجالات البيانات والتحليلات، والمشورة بشأن السياسات لمعالجة المسائل الإقليمية، وتدعم وضع مجموعة من القواعد والمعايير والاتفاقات الإقليمية. وهي تتيح منابر لإشراك المؤسسات الحكومية الدولية الإقليمية في تبادل الآراء داخل المناطق وفي ما بينها، واستحداث أشكال جديدة

(15) مؤشرات التنمية البشرية الدولية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

(16) <http://www.worldbank.org/en/region/mena/publication/mena-economic-monitor-april-2017-economics-post-conflict-reconstruction>.

للتعاون الإنمائي والشراكات الإقليمية وتوسيع نطاق عملها. ويتوقف التقرير عند أهمية تمكين اللجان الاقتصادية الإقليمية لتكون صاحبة الدور الإنمائي الرائد في الأمم المتحدة على مستوى وضع السياسات والبحوث. ويعرض التقرير المهام الرئيسية الثلاث للجان الإقليمية وهي أن تكون مركزاً فكرياً في منظومة الأمم المتحدة على المستوى الإقليمي، ومنبراً إقليمياً لتبادل الممارسات الجيدة وتحليل التحديات القائمة والناشئة، وداعمة للقدرات المعيارية والسياساتية للأفرقة القطرية للأمم المتحدة وتعزيزها. وينبغي القيام بهذه المهام الرئيسية في إطار هيكلية الأمم المتحدة المعنية بمنع نشوب النزاعات.

22- ويستلزم تحقيق خطة عام 2030 ترسيخ السلام العالمي في ضوء مزيد من الحريات. وتشدّد أهداف التنمية المستدامة وغاياتها على أهمية السلام، وتعرب الدول الأعضاء عن تصميمها على تشجيع قيام مجتمعات يسودها السلام والعدل، تخلو من الخوف والعنف. والسياق الإقليمي العربي الحالي، كما ورد في القسم الأول من هذه الوثيقة، بعيد كل البعد عن مسار تحقيق خطة عام 2030.

23- فنقص الفرص الإنمائية بسبب استمرار الأزمات، سواء على مستوى الأفراد أم الجماعات، يوجب النزاعات القائمة بل يمكن أن يثير أعمال عنف جديدة. ويمكن لهذه الحلقة المترابطة أن تؤدي بمناطق دون إقليمية أو ببلدان إلى شرك النزاع، فيكون له عواقب وخيمة على السكان.

24- ولا تقتصر عواقب العنف على الأراضي المتأثرة به مباشرة، وهذا ما تشهد عليه أعداد اللاجئين الكبيرة في المنطقة العربية. وإضافة إلى الديناميات الخطيرة للنزاعات، تستلزم التحديات الناجمة عن ضعف المؤسسات والحوكمة نهجاً إقليمياً ووطنياً لتعميم السلام وتحقيق التحولات الهيكلية من أجل بناء مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة، وتجنب تجدد النزاع.

25- وتؤكد ورقة عمل أعدتها الإسكوا حول "التحوّل السياسي والنزاع: مخاطر ما بعد الحرب في المنطقة العربية" أهمية عمل صانعي السياسات والجهات المعنية في المنطقة العربية على الإعداد لبناء السلام ما بعد الحرب، والإنعاش، والمرحلة الانتقالية. فمنذ عام 1970 والحروب الأهلية تستمر في المتوسط 10 أعوام، وتضيق الفرص أمام المجتمعات لتوطيد المراحل الانتقالية وتجنب تجدد الحرب. والوضع شائع: نحو 35 في المائة من جميع البلدان الخارجة من الحرب تعود فتندلع فيها حرب أهلية بين الأطراف نفسها في العقد الأول بعد انتهاء القتال، و16 في المائة منها تشهد تجدد حرب أهلية على مستوى أخف. وتبقى معظم مخاطر تجدد النزاع في أعلى مستوياتها في الأعوام الخمسة الأولى بعد الحرب، وبالتالي إذا تمكنت البلدان من حفظ السلام في المراحل الأولى بعد الحرب، تتحسن فرصها في النجاح بشكل ملحوظ. ويشير الخبراء إلى هذه الفرص الضيقة بالـ "ساعات الذهبية" للإنعاش بعد الحرب، لأن هذه الفترات مهمة جداً للنجاح على المدى الطويل، ولأنها تحمل الكثير من الفرص للإصلاحات السياسية والاجتماعية والاقتصادية الواسعة النطاق⁽¹⁷⁾.

26- وفي ظل ضيق فرص إرساء السلام وترسيخ الإنعاش بعد انتهاء النزاع، تدعم الإسكوا، بالتعاون مع الشركاء الوطنيين والمتعددي الأطراف، الدول الأعضاء من خلال خيارات مختلفة في السياسة العامة، والمساعدة الفنية، والحوارات الوطنية والإقليمية الشاملة لتحسين النتائج الإنمائية الوطنية ومنع تجدد النزاع.

(17) https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/page_attachments/political_transformation_and_conflict_post_war_risks_in_the_arab_region.pdf.

27- وانطلاقاً من السياق الإقليمي العربي، عملت الإسكوا على:

- (أ) تحليل الأسباب الجذرية للنزاعات وما يرتبط بها من مخاطر على المستويين الوطني والإقليمي؛
- (ب) تحديد كلفة النزاع وما يرتبط به من عواقب مباشرة وطويلة الأمد؛
- (ج) تقديم خيارات في السياسة العامة وإعداد برامج للتخفيف من آثار النزاع وتداعياته، بما في ذلك تدعيم البنى الأساسية للحكومة من أجل تحسين القدرة على الصمود ومنع تجدد النزاع؛
- (د) دعم جهود بناء السلام والإنعاش بعد انتهاء النزاع من خلال تيسير منابر الحوارات الفنية ودعمها.

الإطار 2- رؤية الإسكوا للإنعاش بعد انتهاء النزاع

دعم الدول الأعضاء من خلال تزويدها بخيارات في السياسة العامة والمساعدة الفنية، وعقد حوارات فنية وطنية وإقليمية شاملة وبملكية وطنية، من أجل تحسين النتائج الإنمائية الوطنية ومنع تجدد النزاع.

28- وتهدف جهود الإسكوا إلى وضع الدول الأعضاء على أفضل مسار لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030 رغم الظروف غير المؤاتية الناجمة عن النزاع والاحتلال والإرهاب. وفي هذا الصدد، وضعت الإسكوا سبعة مجالات تركيز، تشمل دراسة أثر النزاع على التنمية البشرية، وتحليل ديناميات النزاع وتداعياته، ووضع خطوط أساس لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، وتعزيز النهج الوطنية والإقليمية للتصدي لتداعيات النزاع، وتهيئة منابر فنية للحوار، وترسيخ ممارسات وأسس الحوكمة في المؤسسات في مرحلة الإنعاش بعد انتهاء النزاع، ورصد التطرف العنيف ومنعه.

ألف- دراسة أثر النزاع على التنمية البشرية

29- تسهم الإسكوا، من خلال دراسة الأثر الطويل الأمد للنزاعات على التنمية، في فهم أكثر التحديات الإنمائية إلحاحاً في المنطقة العربية، وفي توجيه المساعدة الإنمائية نحو التصدي لأثر النزاعات عبر الأجيال وعكس اتجاهه.

30- وتستخدم الإسكوا بيانات مفصلة لفهم أوجه الترابط بين التعرض للعنف والنتائج الإنمائية والاجتماعية طوال دورة الحياة. وهي تسعى إلى توضيح آثار النزاع على النمو والأوضاع الصحية في مرحلة الطفولة المبكرة؛ والخيارات في التعليم والإنجاز الأكاديمي؛ والأداء في سوق العمل. كما تأمل أن تفهم دوافع التطرف وارتباطه بضعف أداء سوق العمل في الشرق الأوسط. فالتنمية البشرية هي أساساً تنمية اقتصادية. ولذلك، لا بد من فهم القنوات الرئيسية التي تُلحق النزاعات من خلالها الضرر بالأفراد في مختلف مراحل الحياة، من الطفولة المبكرة وفترات التعلم إلى أول مراحل البلوغ فالحياة الاقتصادية النشطة، من أجل دعم جهود الإنعاش والتنمية في المنطقة العربية. وتسعى الإسكوا إلى إحاطة صانعي السياسات علماً بالطرق المعقدة التي تؤثر فيها النزاعات المسلحة على التنمية البشرية، والتحديات التي ستواجهها البلدان في تحقيق خطة عام 2030. وفي ربط حالات النزاع المعقدة في المنطقة العربية بأهداف التنمية المستدامة فرصة من أجل اتخاذ الإجراءات اللازمة لترسيخ التنمية البشرية، إذا أريد أن يكون لتدخلات الإنعاش بعد انتهاء النزاع الأثر المرجوة.

باء- تحليل ديناميات النزاع وتداعياته

31- لا تقف ديناميات النزاع وتداعياته عند الحدود الوطنية. فالإرهاب، والخطابات المحمّلة بالكرهية، والخطابات الدينية المتطرفة، وتدخّل جهات من غير الدولة عبر الحدود، وشبكات الجرائم غير المشروعة، والنزوح القسري، والمساحات الواسعة من المناطق غير الخاضعة للحكم، هي ظواهر شائعة في المنطقة العربية. وتتفاقم التحديات في ظل ظواهر عالمية لها أشد الآثار على المنطقة العربية مثل انعدام الأمن الغذائي أو التصحر.

32- وانطلاقاً من هذه التحديات، تحلّل الإسكوا ديناميات النزاع في المنطقة العربية. ولا يمكن إجراء مثل هذا التحليل بمعزل عن اتجاهات النزاعات وآثارها الطويلة الأمد على النتائج الإنمائية. وتشمل هذه الاتجاهات والآثار انتشار النزاعات، ونضوب رأس المال البشري، واتساع اقتصادات الحرب أو الاقتصادات غير النظامية، وضعف مؤسسات الدولة، وارتفاع معدلات بطالة الشباب ما يعرّضهم لمخاطر التطرف وعسكرة المجتمعات. وتعالج الإسكوا هذه المسائل على خلفية الاتجاهات العالمية أو عوامل الإجهاد الهائلة، مثل تغيّر المناخ، وتغيّر التركيبة الديمغرافية، وندرة المياه. وتهدف الإسكوا إلى معالجة التداعيات المختلفة للنزاع، وتحليل أثرها على تحقيق أهداف التنمية المستدامة في ظل سيناريوهات مختلفة.

جيم- وضع خطوط أساس لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة من أجل توجيه العمل على الإنعاش بعد انتهاء النزاع

33- ينبغي التصدي للنزاع باعتباره من التحديات الشاملة لعدة قطاعات في وجه تحقيق خطة عام 2030. غير أن رصد التقدم نحو 17 هدفاً و169 غاية في منطقة تعمّها النزاعات مهمة صعبة. ويمكن أن تشكل البيانات الدقيقة المستمدة من مسوح الأسر المعيشية أدلة منظمة وموحدة وموثوقة لرصد التنمية المستدامة وفهم أثر النزاع على السكان. وتشكل المسوح التي أجريت مؤخراً في بلدان عربية متأثرة بشكل مباشر أو غير مباشر بالنزاعات أداة قيمة لتقدير مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما تلك المتعلقة بالفقر، والتغذية، والصحة، والتعليم، والمساواة بين الجنسين، والمياه والصرف الصحي، والطاقة، وسبل العيش، وأداء سوق العمل، والاستهلاك والإنتاج. وقد ثبت أنّ من الأسباب الكامنة وراء عدم إحداث الأهداف الإنمائية للألفية التغيير المرجو، عدم إقرارها بأهميّة السلم وبناء الدولة. أما على مستوى البلدان، فمن أبرز التحديات عدم الإبلاغ عن معظم الأهداف أو القصور في الإبلاغ عنها لعدم توفر البيانات. أما اليوم، فالبيانات الدقيقة كافية لتقييم التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف التي جوهرها الإنسان في خطة عام 2030. وستستخدم الإسكوا البيانات الدقيقة المتاحة لتقييم أداء البلدان العربية في مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، وتحديد الثغرات الرئيسية حسب الفئة السكانية في البلدان المتأثرة بشكل مباشر أو غير مباشر بالنزاع. وبذلك، تتيح الإسكوا مصدر معلومات وأداة يمكن أن يستخدمها صانعو السياسات في وضع الأولويات للأوضاع الهشة للأعوام الخمسة عشر القادمة.

دال- تعزيز النهج الوطنية والإقليمية للتصدي لتداعيات النزاع

34- تملك الإسكوا، في إطار مهمتها كمركز فكري، الدراية الفنية وشبكات الخبراء اللازمة لوضع أطر إقليمية للتصدي للتحديات المذكورة. فمن خلال هيئاتها الحكومية الدولية المتخصصة، توجّه الإسكوا التعاون الإقليمي إلى القضايا ذات الأولوية مثل المياه، والحصول على الطاقة، والمساواة بين الجنسين، والإحصاءات. ويمكن أن تركز هذه الهيئات جهودها للحد من التداعيات، والإنعاش بعد انتهاء النزاع، والوقاية منه.

هاء- دعم جهود بناء السلام والإنعاش بعد انتهاء النزاع من خلال الحوارات الفنية

35- يمكن أن تسهم الرؤى والأدوات الشاملة والوطنية المنشأ للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في توحيد الأمة ما بعد النزاع، فتقي من تجده. ولكن الحكومات الانتقالية بعد النزاعات ليس لديها الوقت الكافي للتخطيط الطويل الأمد، إذ تركز على تلبية الاحتياجات والتوقعات الملحة. غير أن معالجة الاحتياجات والتوقعات الملحة والمختلفة خارج رؤية إنمائية أوسع تسفر عن عدم اتساق بل تناقض في السياسات.

36- وإذ تدرك الإسكوا أن خطر تجدد النزاع يتفاقم في غياب عملية مصالحة اجتماعية متعددة المستويات، طوّرت آلية لوضع نهج شامل ومتعدد القطاعات يستند إلى المشاركة وبراغي حالة النزاع من أجل التصدي للتحديات الاجتماعية والاقتصادية وتلك المرتبطة بالحكومة، وتمكين الجهات المعنية الوطنية من صياغة الحلول وإجراء الإصلاحات المناسبة.

37- وفي السنوات الأخيرة، أطلقت الإسكوا مشاريع حوارات فنية في الجمهورية العربية السورية وليبيا واليمن، تركز على هذا النهج المشترك والمبادئ الأساسية المتبادلة، غير أنها مكيفة في تصميمها حسب السياق والاحتياجات الخاصة في كل بلد.

38- وبشكل عام، يمكن للجان الإقليمية بحكم موقعها، أن تنظم مثل هذه الحوارات، إذ أنها لا تشارك في تلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة خلال النزاعات أو في التسوية السياسية، بل قد يتركز دورها في تيسير الحوار بشأن توحيد الرؤية المستقبلية أو خيارات الإصلاح، فتضع أساساً للتخطيط الوطني في مرحلة ما بعد النزاع وتساعد في سد الفجوة الإنمائية. ونظراً إلى ما تتمتع به اللجان الإقليمية من ولاية إقليمية وموقع في منظومة الأمم المتحدة، يمكن أن تتيح نهجاً طويلاً الأمد للإصلاح والتواصل مع المستفيدين حتى بعد انتهاء دورة حياة مشروع محدد؛ والاستفادة من الخبرة وتجربة العمل في بلدان متعددة؛ واستخدام قدرتها على عرض خبرات مشابهة من أماكن أخرى في المنطقة وخارجها.

1- برنامج الخطة الوطنية لمستقبل سوريا

39- في عام 2012، أنشأ برنامج الخطة الوطنية لمستقبل سوريا منبراً للحوار يشارك فيه خبراء وجهات معنية لوضع مبادئ رؤية البلد لعام 2030، وسيناريوهات وسياسات بديلة تحضيراً لمرحلة ما بعد الاتفاق.

40- ويشمل البرنامج 52 قطاعاً إنمائياً، مقسمة إلى ثلاث ركائز مترابطة، إضافة إلى خمسة قطاعات شاملة (الشكل 9). وأنشأ البرنامج لكل قطاع فريق عمل من 5 إلى 15 خبيراً سورياً لإعداد وثائق المعلومات الأساسية وتحليل الوضع والسياسات البديلة.

41- وليكون الربط بين السياسات متسقاً عبر القطاعات، اعتمد البرنامج إطار عمل يفصل بين مجموعات العمل، ويظهر دور النهج القائم على النظم. ويركز النهج القائم على النظم على طبيعة القطاعات المتفاعلة والمترابطة ويعالجها باعتبارها مصفوفة من مجالات مشتركة، تشكل معاً الإطار العام للسياسات البديلة.

42- ويميّز النهج بين نوعين من السياسات:

(أ) **سياسات تقديم الخدمات** وهي سياسات قطاعية، تهدف إلى تقديم خدمة أو تحقيق قيمة، مثل الزراعة، والصناعة، والتعليم، والصحة، والانتخابات، والأمن؛

(ب) **سياسات التمكين** وهي سياسات تؤدي إلى إنفاذ سياسات تقديم الخدمات، وهي تشمل البنى الأساسية والاقتصاد الكلي والحوكمة.

43- ويتضمن إطار العمل مستوى إضافياً لمراقبة النوعية من خلال مبادئ توجيهية، وقد وُحِّدَت المواضيع الشاملة لعدة قطاعات (حقوق الإنسان، وقضايا الجنسين، والمجتمع المدني، والبيئة والاستدامة) وعُمِّمَت في السياسات البديلة (سياسات تقديم الخدمات كما التمكين). وبذلك، عمل الخبراء على ضمان تقيّد السياسات البديلة في جميع القطاعات بالمعايير العالمية لحقوق الإنسان، ومراعاة تمكين المرأة. ولتنفيذ هذا النهج، وضع الخبراء مصفوفة للعلاقات المتبادلة في كل قطاع، تهدف إلى تحديد وزن (قوي ومتوسط وضعيف) للعلاقة بين القطاع قيد الدراسة وسائر القطاعات.

الشكل 9. قطاعات برنامج الخطة الوطنية لمستقبل سوريا

التمكين	المصالحة والتماسك الاجتماعي	الحوكمة وبناء المؤسسات وإرساء الديمقراطية	إعادة الإعمار والإنعاش الاقتصادي
الاقتصاد الكلي	الثقافة والهوية	سيادة القانون	التنمية الاستراتيجية المحلية
العمل	الهوية والمواطنة	الدستور التشريعات	التنمية الإقليمية والإسكان المستوطنات الريفية
البنى الأساسية	الثقافة والتراث	إصلاح القطاع الأمني	القطاعات المنتجة
التبادل في إدارة المعارف	التنمية الاجتماعية	السلطة القضائية الخدمة المدنية	السياحة التجارة
الحوكمة	التعليم الصحة	التمثيل	الزراعة الصناعة
بناء المؤسسات	الحماية الاجتماعية	اللامركزية	الموارد المعدنية
المجتمع المدني الإعلام	السكان والهجرة	الإعلام الشفافية والمساءلة	النفط – الغاز – التعدين
المشتريات العامة	الفقر	الانتخابات المجتمع المدني	القطاع المالي والمصرفي
	حقوق الإنسان	القطاعات الشاملة	الصيرفة – المؤسسات المالية
	البيئة	قضايا الجنسين	النقل الطاقة
	الاستدامة	المجتمع المدني	الاتصالات المياه

44- وللمرحلة الثانية من المشروع، التي أطلقت في عام 2017، أربعة أهداف رئيسية:

- (أ) التأثير على النقاش الدولي حول مستقبل الجمهورية العربية السورية، وإيجاد حل سلمي للنزاع على أساس نتائج حوار يجمع بين مختلف الجهات المعنية؛
- (ب) ضمان أن يكون التخطيط للإنعاش فعالاً من خلال تحديث منتظم للمعلومات بشأن الاحتياجات والحقائق السريعة التغير؛
- (ج) الانتقال من النظرية إلى الممارسة عن طريق ترجمة المناقشات المعيارية إلى أدوات محددة يمكن أن تسهم في تحسين وضع السوريين على أرض الواقع؛
- (د) إرشاد السياسات على مختلف المستويات، بدءاً بمفاوضات السلام السياسية وصولاً إلى وضع البرامج الوطنية والدولية للأردن والجمهورية العربية السورية ولبنان.

2- مشروع الحوار الاجتماعي والاقتصادي في ليبيا: نحو مؤسسات فعالة خاضعة للمساءلة وتنمية اجتماعية واقتصادية مستدامة

45- كان للثورة في ليبيا في عام 2011 العديد من الأسباب الهيكلية الكامنة المرتبطة بعوامل سياسية واجتماعية واقتصادية، ولا يزال الكثير منها من التحديات الرئيسية القائمة اليوم. ففي السلطة السياسية فراغ خطير سببه التجزؤ والخلافات. وقد خلف العنف وعدم الاستقرار تداعيات مأساوية توزعت بالتساوي بين الخسائر البشرية وتدمير البنى الأساسية، وعواقب تمتد أبعد من هذه الآثار المباشرة. فقد تراجع تقديم الخدمات العامة الأساسية، ما أدى إلى تدهور الحالة الصحية والتعليمية. وألحق الانهيار الاقتصادي ضرراً بمصادر الدخل الرئيسية للسكان، فازدادت مستويات البطالة والفقر، وتفاقم الشعور بانعدام الأمن والعرضة للمخاطر. وأجبرت شرائح كبيرة من السكان على النزوح داخل البلد أو الهجرة إلى الخارج. والمؤسسات الليبية غير مجهزة لمواجهة التحديات الاجتماعية والاقتصادية، وقد أدى غياب رؤية موحدة من أجل ليبيا الجديدة إلى قيام مفاهيم متعددة ومتنافسة للشرعية تهدد بتقويض الدولة.

46- ويهدف مشروع الحوار الاجتماعي والاقتصادي في ليبيا إلى إتاحة منبر يتمكن فيه الليبيون من المشاركة في حوار بشأن الرؤية الاجتماعية والاقتصادية الطويلة الأمد التي يريدونها لمستقبل بلدهم، ومعالجة قضايا مثل توزيع الموارد الطبيعية واستخدامها، والهبات، والدخل، والثروة وتكافؤ الفرص، وتوجيه الأنشطة الاقتصادية وتنوعها.

47- وينبغي أن يطلق الليبيون مناقشات حول مسار التنمية المستدامة في بلدهم لمعالجة سبل تحقيق كل من التنوع، وهيكلية الاقتصاد، وتحسين نوعية التعليم والرعاية الصحية، وتأمين فرص عمل للشباب، وبناء مجتمع متماسك اجتماعياً تنظمه مؤسسات شاملة للجميع وخاضعة للمساءلة. وعند ترسيخ الدمج والتمكين، يمكن أن يعمل الليبيون معاً من أجل وطن أفضل، على أن تستند جهودهم إلى عملية بملكية ليبية وتؤدي في نهاية المطاف إلى رؤية مشتركة لمستقبل ليبيا.

48- وقد اعتبرت جهات معنية ليبية عديدة أن الافتقار إلى رؤية مشتركة هو عائق رئيسي لتحويل تركيز الأطراف المتنازعة من السيطرة على الموارد الاستراتيجية لتحقيق مكاسب قصيرة الأمد إلى تنمية البلد على المدى المتوسط والطويل. وللمشروع الأهداف الرئيسية الأربعة التالية:

- (أ) وضع خط أساس للوضع الراهن لمؤسسات ليبيا، واقتصادها، ومجتمعها من أجل تحديد المواضيع ذات الأولوية وفرص الإصلاح في المستقبل؛
- (ب) وضع رؤية اجتماعية واقتصادية وخيارات سياسية لتحقيقها من خلال حوار مع مجموعات من الخبراء والجهات المعنية الليبية؛
- (ج) تثبيت الرؤية والخيارات السياسية عبر مشاورات شاملة للجميع؛
- (د) دعم ليبيا في تنفيذ الرؤية من خلال بناء القدرات والتعاون الفني.

49- ويستند المشروع إلى خطة عام 2030، ولا سيما الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة الذي يؤكد أنّ المؤسسات الفعالة الخاضعة للمساءلة التي تشمل الجميع، والوصول إلى العدالة وسيادة القانون في صميم التنمية المستدامة، ولا سيما في حالات النزاع.

50- وستكون المشاورات على أوسع نطاق ممكن، تناقش فيها مجموعة متنوعة من 25 إلى 75 من الخبراء والجهات المعنية الليبية الآراء والأولويات في الرؤية المستقبلية لليبيا. وينبغي أن يزداد عدد المشاركين باطراد مع التقدّم في تنفيذ المشروع.

51- ولضمان الشمولية في المشاورات، وإقراراً بالدور المهم للمرأة والشباب في التسوية وبناء السلام ووضع السياسات بعد انتهاء النزاع، ستبذل جهود خاصة لتيسير المشاركة الفعالة للمرأة والشباب في هذه العملية.

3- منبر الحوار الفني لتدعيم الحوكمة العامة في اليمن

52- يواجه اليمن، وهو من أقل البلدان نمواً في العالم، حالة طوارئ إنسانية حادة. وإذ يوجّه المجتمع الدولي معظم موارده لتأمين المساعدة الإنسانية الضرورية والخدمات الأساسية وتيسير عملية السلام، يهدف هذا المشروع إلى سد الفجوة الإنسانية/الإنمائية من خلال التركيز على تطوير المؤسسات على المدى الطويل.

53- وشكّل مؤتمر الحوار الوطني في اليمن، الذي اختتم أعماله في كانون الثاني/يناير 2014، تقدماً حذراً، من حيث توسيع نطاق الدمج، واعتبرت نتائجه المتفاوض عليها إنجازاً كبيراً في تقاسم السلطة. غير أن الدولة اليمنية ومؤسساتها لم تتمكن من ترجمة نتائج المؤتمر إلى إجراءات ملموسة، وهي تفتقر إلى القدرة على ترسيخ المصالحة الاجتماعية على الصعيد المحلي وتيسيرها.

54- وسيسهم مشروع اليمن في منع التفكك الاجتماعي وتجدد النزاع في اليمن، من خلال عملية شاملة قائمة على المشاركة تهدف إلى صياغة خطة إصلاح لإعادة تأهيل المؤسسات وتحسين الحوكمة العامة.

55- وللمشروع الأهداف الرئيسية الأربعة التالية:

(أ) وضع خط أساس: ستجرى دراسات حول الحالة الراهنة للمؤسسات اليمنية وتنتشر، وستركز على الثغرات ومواطن الضعف، والسياق الاجتماعي والسياسي، والاحتياجات من حيث القدرات المؤسسية، ومسببات تجدد النزاع؛

(ب) اعتماد نهج يستند إلى الاستشارات لوضع خطة لإصلاح المؤسسات: ستشارك الجهات المعنية اليمنية في حوار لوضع خطة تحدد التدخلات والإصلاحات الرامية إلى إعادة تأهيل المؤسسات وتحسين الحوكمة العامة، في ضوء خطة عام 2030؛

(ج) تعبئة الإرادة السياسية للإصلاح: ستبذل جهود لتشجيع انضمام الجهات السياسية ومتخذي القرار إلى عملية تنفيذ الإصلاحات المؤسسية؛

(د) بناء القدرات في القطاع العام: ستقدم المساعدة الفنية وتبني قدرات موظفي الخدمة المدنية، لتمكينهم من تنفيذ الإصلاحات والتدخلات المحددة في الخطة وتحويل المؤسسات اليمنية.

56- ويستند المشروع إلى خطة عام 2030، ولا سيما الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة الذي يؤكد أن المؤسسات الفعالة الخاضعة للمساءلة التي تشمل الجميع، والوصول إلى العدالة وسيادة القانون في صميم التنمية المستدامة، ولا سيما في حالات النزاع.

57- والإغاثة الإنسانية أولوية في اليمن للتصدي للتحديات الاجتماعية والاقتصادية الطويلة الأمد وانتشار البلد من الفقر، ولكن لا بد من أن ترافقها جهود إنمائية. ويهدف هذا المشروع إلى سد الفجوة بين التدخلات الإنسانية والإنمائية من خلال المساهمة في تنفيذ الشروط الأساسية للحوكمة من أجل الانتقال من النزاع إلى التنمية.

58- ولضمان الشمولية في المشاورات، وإقراراً بالدور المهم للمرأة والشباب في التسوية، وبناء السلام ووضع السياسات بعد انتهاء النزاع، ستبذل جهود خاصة لتيسير المشاركة الفعالة للمرأة والشباب في هذه العملية.

واو- تحسين ممارسات وهيكلية الحوكمة في المؤسسات في مرحلة الإنعاش بعد انتهاء النزاع

59- غالباً ما يرد ضعف هيكلية المؤسسات والحوكمة ضمن العقبات الرئيسية التي تقوّض الإنعاش، وضمن الأسباب الرئيسية لتجدد النزاع. ومع أن الخبرات والمعارف المتنوعة والغنية في مجال بناء المؤسسات متوفرة، فالمبادرات لا تزال مجزأة أو مكررة، والجهود المبذولة لا تتكامل. وتطرح ضرورة تحديد الأولويات، وندرة الموارد، تحديات على المستوى الفني. فالقدرة على التنفيذ لطالما كانت محدودة (من حيث الأدوات والبيانات اللازمة لتصميم السياسات والقوانين والأنظمة ورصدها). ويحد النقص في التمويل والمهارات الفنية من القدرة على تنفيذ النماذج الإنمائية ورصدها، وعلى تعزيز قدرة القطاع العام في مرحلة الإنعاش بعد انتهاء النزاع.

60- ولمساهمة الإسكوا في مرحلة الإنعاش بعد انتهاء النزاع قيمة مضافة، من خلال:

(أ) تقديم المشورة الفنية بشأن السياسات العامة: جمعت الإسكوا خبرات متراكمة قيّمة للنهوض بالتنمية المستدامة، والربط بين برامج العمل الوطنية والعمليات الإقليمية ودون الإقليمية. وستساعد في مواءمة وتنسيق السياسات العامة التي هي من الركائز الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للإنعاش؛

(ب) تعزيز القدرات الوطنية: موقع الإسكوا يحوّلها بناء القدرات في مجال الإنعاش في المؤسسات الوطنية الرئيسية، عن طريق تدريب موظفي الخدمة المدنية ومنظمات المجتمع المدني وإسداء المشورة، والعمل

كمصد للمعلومات لتقديم البيانات والمنهجيات المستخدمة في وضع السياسات العامة وتنفيذها. ويمكن أن تنشئ الإسكوا منافع عامة إقليمية، على مثال مركز لممارسات الحكم السليم. وفي هذا الصدد، أعدت الإسكوا مجموعة أدوات لتشخيص وضع المؤسسات من أجل تحديد الثغرات الرئيسية في فعالية دور المؤسسات في الإنعاش وتحقيق نتائج إنمائية أفضل. وسيجري تدريب موظفي الخدمة المدنية على استخدام مجموعة الأدوات التشخيصية وتحليلها، من أجل تمكين المؤسسات من المساهمة في جهود الإنعاش أو توجيهها، وتحسين النتائج الإنمائية ومنع تجدد النزاع؛

(ج) حسن الاطلاع على السياق الوطني والإقليمي: تعمل الإسكوا مع الحكومات في مجال السياسات العامة، وهي إذاً على دراية بأولويات كل دولة عضو وسمايتها الخاصة والتحديات التي تواجهها. وهذه المعرفة بالغة الأهمية في منظومة الأمم المتحدة عند التعامل مع خصائص كل دولة في مرحلة الإنعاش بعد انتهاء النزاع؛

(د) تشجيع الحوار المتعدد الأطراف: تشجع الإسكوا الحوار المتعدد الأطراف، وتبادل المعارف والتعاون، بما في ذلك التعاون في ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من أجل التنمية المؤسسية.

رصد ومنع التطرف العنيف والنزعات الأصولية: التحديد المبكر لعوامل الدفع والجذب

61- لا بد لمعرفة عوامل الخطر وإيجاد الحلول لمكافحة التطرف، من تحديد دوافع النزعات الأصولية المتعددة الأوجه على مختلف المستويات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأيدولوجية. ويشكل تحليل الدوافع المتنوعة للتطرف العنيف ومستويات خطورته وحسمه، نهجاً تكثراً فيه التحديات والفرص. فالفرص في الأغلب هي وليدة واقع تكون فيه المظالم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للأفراد الذين يُحتمل أن يكونوا أصوليين محدودة في حيزٍ وتنظيم خاص، ويمكن معالجتها بنجاح، في حال اكتشفت في مرحلة مبكرة، بطرق لا تؤدي إلى مزيد من التشدد وأشكال التطرف العنيف. غير أن التحدي يكمن في الفصل بين الدوافع الحاسمة وتلك التي تبدو أقل حسمًا. ويصعب احتواء تأثير الشبكات والتنظيمات الاجتماعية الراسخة في المجتمع والتي تتغذى من المظالم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، أكثر من احتواء أثر التنظيمات العنيفة العابرة للحدود التي تعمل على هامش المجتمع ولا تجذب الكثيرين.

62- ولا بد من دراسة ظاهرة التطرف في السياقات المختلفة. فليس من نظرية ثقافية أو حتمية تفسر ما يدفع الأفراد، ولا سيما الشباب، إلى التطرف العنيف، فهذه ظاهرة لا محدد لها سوى السياق. ولذلك من الضروري فهم السياق والأسباب الجذرية بالتفصيل لوضع السياسات الوقائية اللازمة لوقف الانضمام إلى التنظيمات المتطرفة العنيفة، وردع الدعم المجتمعي لها، وتهيئة بيئة تثبط اللجوء إلى التطرف العنيف.

63- وفي المعرفة الواضحة للأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية للمنطقة العربية، والمشاركة المنتظمة مع الجهات المعنية، ورصد الاتجاهات، والحوارات المجتمعية الشاملة على المستويين الوطني والإقليمي السبيل الوحيد للتمييز بين المجموعات الرئيسية للدوافع، وبين الأنواع المختلفة للتطرف العنيف والتشدد والتنظيمات المرتبطة بها على المستوى الإقليمي. والإسكوا، بفضل معرفتها بالمنطقة وخبرتها المثبتة فيها، هي أنسب جهة لدراسة ظاهرة التطرف العنيف، والمساعدة في وضع استراتيجيات فعالة لمنع التطرف العنيف ومكافحته.